المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الثلاثاء 03-03-2009 العدد 3236
12

# ملتقى مجلس «ساميناً» للاتصالات حول «الحزمة العريضة» يركز على التقنيات الجديدة واستراتيجيات تفعيلها

أعرب وزير الاتصالات جبران باسيل عن قناعته بأن الأولوية المطلقة هي للبنانيين للاستثمار في قطاع الاتصالات والتملك فيه، وقال إن «تجربتنا في الأشهر الفائتة أثبتت أن الدولة ليست حُكماً مديراً فاشلاً في قطاع الاتصالات، مشيراً إلى زيادة الاختراق بنسبة ١٠٠ في المئة للإنترنت السريع و٢٠ في المئة للهاتف الخلوي و١٠ في المئة للهاتف الأرضي، بينما دعا رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» ومديرها التنفيذي كمال شحادة الدولة بتسهيل الوصول إلى الأملاك العامة لمؤازرة جهود تطوير قطاع الاتصالات وتشجيع الاستثمار فيه، كما طالب بسياسة عامّة متنورة تدعم تحرير القطاع وتنفيذ القانون ٤٣١.

جاء ذلك لدى رعاية باسيل، أمس في فندق «فينيسيا» أعمال «ملتقى الاتصالات للحزمة العريضة ـ ٢٠٠٩»، الذي نظمه في بيروت للمرة الأولى «مجلس الاتصالات لدول جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (ساميناً)، وهو مجلس غير ربحي يمثل شركات الاتصالات، ويهدف إلى تشجيع التعاون والمشاركة في المعرفة عبر ٢٥ بلداً على مستوى المنطقة.

وفي قراءة تقويمية لعام كامل، قال باسيل «زادت نسبة الاختراق في الانترنت السريع ١٠٠ في المئة، وفي الخلوي ٢٠ في المئة، وفي الهاتف الثابت (الأرضي) ١٠ في المئة، لكنها تبقى متدنية. ونأمل في نهاية ٢٠٠٩ ان نحقق تحسناً ملموساً، بحيث تزيد نسبة اختراق الإنترنت السريعة الى ٢٠٠ في المئة، ونحقق ٢٥ في المئة إضافية في الهاتف الارضي و١٠٠ في المئة إضافية في الخلوي، علما ان نسبة اختراق الخلوي حتى منتصف ٢٠٠٨ بلغت ٣٠ في المئة، ونسعى الى ان ترتفع الى ٦٠ في المئة مع نهاية السنة ٢٠٠٩. ويبقى الهدف الاكبر ان نتمكن في السنين ٢٠١٠ و٢٠١١ من الوصول الى نسبة اختراق تتجاوز ١٠٠ في المئة، وهو امر سهل اذا اخذنا في الاعتبار ان الاغتراب اللبناني يزيد ٤ اضعاف عن المقيمين».

أضاف «في جلسة مجلس الوزراء، اخذ قرار بشراء سعات دولية اضافية. وفي ٦ اشهر اشترت الدولة ٣ اضعاف عما كان لها من سعات في السابق. لكني اخجل ان ابوح ان الرقم هو ١,٤ جيغابيت في الثانية، لانه امر لا يقاس ولا يقارن مع دول العالم. ونسعى الى وصل لبنان بشبكات وكوابل برية وبحرية، ونعمل على تشجيع القطاع الخاص كي يطور ذاته، لكن الدولة سابقا لم تؤمن له ظروف التنافس الملائم والمناسب له».

واعتبر أنه «يجب ان تعطى الشركات اللبنانية الفرصة الاولى لتقديم الخدمات، وهذا امر ليس خاضعا الى النقاش. مسؤوليتنا في الوزارة وفي الهيئة المنظمة وصولا الى مجلسي الوزراء والنواب، ان نفتح المجال لها ونطمئنها ونتيح امامها فسحة مطمئنة».

## الهيئة المنظمة

بدوره، قال شحادة «عندما نتكلم عن الحزمة العريضة لا نتكلم عن ترف. في الواقع كيفما وصلت إلينا خدمات الحزمة العريضة، سواء عبر الشبكات السلكية أو اللاسلكية تلعب دوراً أساسياً في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار. وإذا راجعنا أي مشروع نهضوي اقتصادي في الآونة الأخيرة، نجد أن الحزمة العريضة كان لها دور رئيسي فيه».

واعتبر شحادة أن «أهم استحقاق بالنسبة إلينا يكمن في مواجهة تحديين: الأول،تطبيق قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بحيث لا يبقى حبراً على ورق، ومن الضروري لأي شيء كي يستمر أن يُبنى على القانون. والثاني، بالنسبة للهيئة هو أن تنتج التشريعات والأنظمة اللازمة لتفتح مجالاً للشركات لتحقق كل طاقاتها الكامنة».

وتابع قائلاً «لكن التحدي الأكبر بالنسبة إلينا جميعاً في ما خص انطلاق خدمات الحزمة العريضة ليس مجرد إصدار الهيئة المنظمة التراخيص المطلوبة وأن تؤمّن الشركات السعات الدولية، لكن لا ننسى أنه حتى في أوروبا لإطلاق الحزمة العريضة كان في سياسة دعم لها من قبل الحكومات».

كما تحدث في المؤتمر عضو مجلس الإدارة ورئيس وحدة السوق والمنافسة في «الهيئة المنظمة للاتصالات» باتريك عيد، الذي تناول الانطلاق باتجاه «الجيل الرابع»، وتحديداً عن التكنولوجيات المرتبطة بتقنيات «وايمكس» و«أل.تي.إي»، اللذين يهدفان إلى تقديم خدمات «الحزمة العريضة» عبر الشبكات اللاسلكية للمستهلك النهائي.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"